

## مطالبات بهيكله الجامعات ووقف الابتعاث لبعض التخصصات



د. آل الشيخ مترئساً لجلسة المجلس

الاستفادة القصوى، وقال: يحسن مراجعة تباين المعدلات بين الأستاذ والطالب في الجامعات. وأضاف أحد الأعضاء: إن الاتجاه الحديث في التعليم هو ارتباط التعليم المتخصص في الاقتصاد الوطني وبيروز الاتجاه في اقتصاد المعرفة وأن يكون هدف المعرفة المتخصصة تطوير ملكات الإبداع والابتكار لإيجاد سلع وخدمات مبتكرة للمجتمع، ولاسيما في مجال المعرفة التقنية التي يجب التركيز عليها في هذه المرحلة من تطور التعليم التقني في مستوياته العليا لتحقيق مستويات الإبداع والابتكار العلمي في المجال التقني لذوي القدرات والملكات القادرة على الترقى في هذا المجال. وتساءل أحد الأعضاء: جاء في التقرير أن الوزارة تشرف على تنفيذ بعض المشروعات، ومنها الإشراف على التوسعة الجديدة للمسجد الحرام، فهل هذا الأمر حقيقي؟ وما علاقة وزارة التعليم العالي بالإشراف على تنفيذ مشروعات الدولة؟ وما هو صندوق التعليم العالي؟ كما أنه ليس من حق الوزارة تمويل المشروعات التي لا تخدم الطلاب من هذا الصندوق.



طالب أعضاء مجلس الشورى بتحسين وضع الجامعات السعودية الجديدة ووقف الابتعاث لبعض التخصصات، كما طالبوا بتطوير الكليات المهنية الحالية وإعادة هيكلتها، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣١/٣/٨هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي بشأن التقرير السنوي لوزارة التعليم العالي والجامعات للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، والذي تلاه سمو رئيس اللجنة الأمير الدكتور خالد بن عبدالله آل سعود، وأبدت عليه الملاحظات حيث قال أحد الأعضاء: لقد سعد الشعب السعودي بافتتاح خادم الحرمين الشريفين للعديد من الجامعات في بعض محافظات المملكة، ولكن بجانب هذه المحافظات هناك محافظات تستحق أن تنشأ فيها جامعات ومستشفيات جامعية، ومنها أقاليم وادي الدواسر وبيشة، والدوادمي، ويحسن باللجنة سؤال وزارة التعليم العالي عن معايير افتتاح الجامعات الجديدة.

وقال أحد الأعضاء: من الأفضل تحسين وضع الجامعات السعودية الجديدة ووقف الابتعاث لبعض التخصصات، وكذلك الحد من ابتعاث الطلاب والطالبات خريجي الثانوية حفاظاً على قيمهم الإسلامية، ولكي يلتحقوا بهذه الجامعات أو السماح ببعض الجامعات العالمية بفتح فروع لها في المملكة، من أجل استيعاب أكبر عدد ممكن من خريجي الثانوية العامة.

وأشار عضو آخر إلى أن مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم يعد أكبر نقلة في التعليم العالي في المملكة، لذا يجب الاستفادة منه بشكل يحقق الهدف وذلك بالتدقيق في حسن اختيار المبتعثين، والعمل الجاد في إعدادهم، وحسن اختيار التخصصات المفيدة لبلادنا، والتركيز على الدراسات العليا، إضافة إلى اجتذاب المتميزين من هذا البرنامج للعمل في الجامعات السعودية.

بينما لفت عضو آخر إلى أن تطوير الكليات المهنية الحالية وإعادة هيكلتها والتركيز على تخصصات خطط التنمية ومراعاة سوق العمل يعد أولى من إنشاء كليات جديدة.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن أسلوب العمل في صناديق الجامعات يحتاج إلى إعادة النظر لكي تستفيد جميع الجامعات من هذه الصناديق